النية إلى بعد الاغتراف في صوب التكيس والى ما سنة الآتي للوجه في غيره اجزاه
وان لم يكث في الآلة زمنا يعتد اغتساله يمكن فيه له الترتيب حسا لا فالذي
الذخائر في المحرر التقابل بان الامكان تقدير الترتيب بان غطس
وكثت قدر الترتيب صح له الوضوء لان الترتيب حاصل في الكات المذكور والاصح
ما عليه المصنف وغيره لقول المنهاج قلت الاصح الصحة بلا مكث زاد الغسل
يكفي لحدث الاكبر فللاصغر أولى رد بانه ينتقض بغسل الاعضاء قبل الاعالي لانه
لو اغتسل منكسا بالصب عليه حصل له الوجه فقط اما انها منه يجزيه
ضطفا ولو اغفل من اغتسل لمعة من غير اعضاء الوضوء اجزاه ذلك خلافا
للقاضي وقال الروياني ان نية الوضوء بفسلة اورفع الحدث الاصغر لا يجزيه
اذا لم يمكنه الترتيب حقيقة مبنيا على طريقة الرافعي وكتب ابن العلاء عدم
الاجزاء عند نية ذلك واذا امكن انه لم ينو الغسل مقام الوضوء ضعيف وما علل به
ممنوع واكتفى بنية الغاية ونحوها مع كون المنوي لهم غير مرتب لان النية لا تتعلق
بخصوص الترتيب نفيا واثباتا ولو اجتمع عليه اكبر واصغر كفاه الغسل لهما ولو
بلا ترتيب لاندراج الاصغر في الاكبر وان لم ينوه وان نقاه كما في تحفة المحبد لو
نقاها كما قاله الشيخ ابن حجر في شرح العباب وخالفه ابن قاسم فقال لان نقاه
لا ينوه؟ ولو غسل جنب يده الى الرجلين ثم احدث فغسلها للجنابة ثم غسل
باقي الاعضاء مرتبة بلا صغر وله تقديم غسل الرجلين على غسل الثلاثة
وتاخيره وتوسيطه وهو وضوء خارج عن غسل عضو يكشوف بلا حرج وترك
وكذا غسل الاعضاء وضوئه لا يجب ترتيبها لاجتماع المحدثين عليها فينوي؟
الأصغر في الأكبر وكذلك في ظهر غسل قبل النوافل من ظهر وما بعده او بعد
الفوائت لم يؤثر وعبر بقوله ولان الغسل دون يكفي دون النعس شاع الى
انه لا يشترط الغسل بل الحكم كذلك ولو كان من ميزاب بان قعد تحته وانصب
عليه الى آخره بدنه دفعة واحدة والا فهو الكلام عليه اذا كان شرع يتكلم على
بعض نفسه وهي كثيرة وقد ذكر في الطرائف انها نحو خمسين سنة فقال
وسن استياك اي ومن سننه السواك مطلقا اي عرضا وطولا في جميع
الاحوال قال في العباب وليتوبه السنة ان لم يكن للوضوء والا فينبغي تنزله
قال الشيخ الرملي في شرحه عليه وهذا يعتد به السنة شرط في حصول
السنة لان الاعمال انما هي بالنيات حتى لو نام بنوم يحصل له سنة السواك او ليست
شرط بل هي سنة لا نية فيه حصول سنة السواك عليها واحاب بقوله

وبذلك يعلم قد يعبر ورت بانه ليس انه ينوي به السنة فتذكرت عليه هذا مستثنى من
حديث انما الاعمال بالنيات انتهى قال الشيخ الشوبري وليس ان يعوده ذو الصبيا يفعله
رمنه يؤخذ انه لا فرق بين المبرز وغيره انتهى وهو السواك لغة الدلك والفتح وشرعا
استعمال عود في الأسنان ونحوها والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم لولا ان اشق
على امتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء وفي رواية لفرضت عليهم السواك مع كل
وضوء وسمي بذلك لما جاء به في أول الوضوء وفي اتيانه فيما سأتي له في التنبيه
رواه البخاري تعليقا بصيغة الجزم وتعليقاته هكذا صحيحة ويدنه بالسواك
اشعار بانه أول السنن وهو ما جزم به جمع وجزم به بعضهم على ان اول الغسل
كغيره قال الشيخ الرملي والاوجه انه يقال (والسنة الفعلية المتفق منه عليه
أي وليست منه السواك وأول الفعلية اليتمنه غسل كغيره واول القولية
التي ليست منه أيضا التسمية وحصل السنة به ولو بمرة واحدة بالنسبة لاصل
السنة فان كان لتغير فم او قلح بالسنان فلا بد من ازالته ان أراد القيام السنة
وقد يكون واجبا كما يكون مستحبا كما اذا امر الرجل زوجته به او السيد أمته
وكتب بخطه وكان وجوبا خفيفا كصلاة العيد وقد يكون مكروها كما بعد
الزوال وضابطه ان الصوم لا يفطر به ولا يزيل الشاهي رجحان
ما صار في السواك في اول النهار راجع وقال النووي (الخلاف من جهة الدليل انتهى
لا يكره مطلقا في وقت من الأوقات وهو يستحب في جميع الاوقات لكنه في بعض
أوقات اشد استحبابا عند الوضوء والصلاة وبعد الفجر والظهر بين وعند قراءة القرآن
والاستيقاظ من النوم وتغير الفم وقد يحرم كفعله ما يضره وان اجزا او بذي
سم او جوز يابس لم يزل عادة واستاك به وجرح (اللثة فانه يحرم بذلك
والظاهر انه لا يكون صائما لان اصله الندب واذا ندب هكذا يجب عليه تعهد
الأسنان ونحوها (اولا والاقرب (الوجوب لا يجب عليه استعماله في اللسان
طولا بل قيل الحديث (اذا استكثم فاستاكوا عرضا وهو معقول المعنى ولو في حق من لا
أسنان له لانه لا يخلو عن قلح وتغير غالبا وذكره المصنف هنا تبعا للاكثرين
وذكره في كتابه تبعا للتنقيح في آخر سنن الصلاة اشارة الى انه اكد فيها
للخلاف في وجوبه لها وتم ينتظر بتركه وقال اسحاق بن راهويه انه واجب
فان تركه في صلاة عمدا بطلت قال في شرح المهذب وهذا النقل عنه غير
معروف ولا يجتمع النية لانه كان في ضمن عبادة كوضوء بعد نية الوضوء والاتي بد
لحصول السنة بالنية كما ذكر المصنف وشرح الروض وحمله في نية الوضوء على ما قاله
ابن الصلاح وابن النقيب في حمله بعد غسل الكفين قال الخطيب في شرح الارشاد
وكلام الامام يميل اليه وينبغي اعتماده وقال الغزالي كالداودي والقفال